الثوب ووقع الشك في قيام النجاسة لاجتمالا كون
المغسول محلها فلا يقضي بالنجاسة بالشك كذا اورده
الاستيجابي في شرح الجامع الكبير قال وسمعت الامام
تاج الدين احمد بن عبد العزيز وتبعه على مثاله
في التبر الكبريت اذا فتحنا حصنا وفيهم ذمي لا يعرفه
لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض اخرج
حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة
بعد ما ذكره مجردا عن التعليل فلو صلى معه صلوات
ثم ظهر النجاسة في طرف اخر يجب اعادة ما صلى
انتهى وفي الطهيرية الثوب فيه نجاسة لا يدري مكانها
يغسل الثوب كله انتهى وهو الاحتياط وذلك التعليل
مشكل عندي فان غسل الثوب يوجب الشك في طهر الثوب
بعد اليقين بالنجاسة فقل وحاصله انه شك في ازالة
بعد يقين فيما مر النجاسة والشك لا يرفع اليقين
قبله والحق ان ثبوت الشك في كون الطرف المغسول
والموضع المجروح الامكان النجاسة والمغسول والدم
يوجب ازالة الشك في طهر الباقي واباحة دم الباقين
ومن ضرورته مشكوكا فيه ارتفاع اليقين عن نجاسة
ومعصومية واداء صار مشكوكا في نجاسة جاز الصلاة
بعده الا ان فقد ان صح ما يبقى لكلمتهم المجمع عليها اعني
قولهم اليقين لا يرفع بالشك معنى فانه حينئذ لا يتصور

ع يقوله ص

عن نجاسة و ص
معصومية

لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين ليتصور
ثبوت شك فيه فلا يرتفع به ذلك اليقين فعن هذا
حقق بعض المحققين ان المراد لا يرتفع حكم اليقين
وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في الحكم لا الدليل
فنقول ان ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن
لا يرتفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسته وبعدم
جواز الصلاة فلا يصح بعد غسل الطرف لان الشك
الطاري لا يرفع حكم اليقين السابق على ما تحقق
من انه ما ورد من قولهم اليقين لا يرفع بالشك
فقيل الباقي وهو الحكم بطهارته مشكل والله اعلم
ونظير قولهم القسمة من المطهرات يعني لو تنجس بعض
البئر ثم طهر لوقوع الشك في كل جزء جعل ماء المتنجس
اولا يندرج في هذه القاعدة فوائد منها
قولهم الاصل بقاء ما كان على ما كان ويتفرع عليه مسائل
منها من تيقن الطهارة وشك في الحدث فهو
متطهر ومن تيقن الحدث وشك في الطهارة فهو محدث
كما في السراجية وغيرها لكن ذكر عن محمد اذا دخل
بيت الخلا وجلس للاستراحة وشك هل خرج منه
او لا كان محدثا وان جلس للوضوء ومعه ما ثم شك
هل توضا او لا كان متوضيا عملا بالغالب فيهما وفي
خزانة الاكمل استيقن بالتيمم وشك في الحدث فهو على

Copyright © King Saud University